الجمهوريــة التونسيـة

مجلس نواب الشعب

لجنة التشريع العام

محضر اجتماع لجنة التشريع العام

عدد 22

تاريخ الاجتماع: الجمعة 26أفريل 2024

جدول الأعمال:

النظر في تقرير لجنة التشريع العام حول مشروع القانون الاساسي عدد 51-2023 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005.

الحضور:

الحاضرون: (08) المعتذرون (06) الغائبون (01)

الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:'(00)

- **افتتاح الجلسة** : الساعة 10و30دق.
- **رفع الجلســة** : الساعة 11 و30 دق.

❖ **أعمال اللجنة:**

عقدت لجنة التشريع العام جلسة يوم الجمعة 26 أفريل 2024 للنظر في تقريرها حول مشروع القانون الاساسي عدد 51-2023 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005.

وفي بداية الجلسة اقترح رئيس اللجنة تأجيل النظر في تقرير اللجنة حول مشروع القانون الاساسي عدد 51-2023 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005 في انتظار رأي لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة طبقا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 9 ديسمبر 2023 والذي تضمن التوصية بأخذ رأي اللجنة المذكورة فيما يتعلق بمشروع القانون المعروض.

كما تطرق رئيس اللجنة الى المهمة التي قام بها الى مدينة لشبونة ضمن وفد يضم مجموعة من السادة النواب وممثلين عن وزارات الدفاع والداخلية والعدل والخارجية ورئاسة الحكومة للمشاركة في أشغال اجتماع الإطلاق الرسمي لمشروع "الجنوب السيبرني" للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية والذي التأم يومي 17 و18 أفريل 2024 بمدينة لشبونة بالبرتغال، وذلك في إطار متابعة التعاون الإقليمي مع مجلس أوروبا في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية.

وأفاد السيد رئيس لجنة التشريع العام أن هذا الاجتماع تضمن مواضيع تتعلق بالتعاون في مجال الجريمة الالكترونية وكشف أدلتها، وتهديدات الجرائم الالكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واتفاقية بودابست كأداة تعاون في مجال الجريمة الالكترونية مع ضرورة احترام حقوق الانسان والحريات.

كما تضمّن الاجتماع تقييما لمشروع "الجنوب السيبرني"، إضافة إلى مواضيع تتصل بكيفية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال مقاومة الجريمة الالكترونية، وبالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنيت، وكذلك بجرائم الاحتيال وغسل الأموال والعملات المشفرة.

وأفاد رئيس اللجنة أنه كان للوفد التونسي لقاءات مع الوفود العربية الحاضرة إضافة الى ممثلي مجلس أوربا وانه تم تخصيص 3.8 مليون د كمساهمة تقنية للدول المصادقة على اتفاقية بودابست لمجابهة الجريمة الالكترونية ومبلغا قدره 1.5 مليون د لتكوين البرلمانيين مشيرا الى أنه تم التعرض خلال هذا المنتدى الى الفصل 24 من المرسوم عدد54 وما يثره من إشكاليات على مستوى التضييق من الحريات وان الموقف التونسي كان واضح وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التونسية.

من ناحية أخرى أفاد رئيس اللجنة أنه سيتم عقد ندوة الرؤساء يوم 30 أفريل 2023 داعيا السادة النواب الى تقديم مقترحات أو طلبات ليتم عرضها خلال هذه الندوة وفي هذا الاطار طالب عدد من النواب بضرورة طرح مسألة الوضعية الاجتماعية للنواب خلال هذه الندوة و كذلك تحسين وضعيتهم المادية وتحسين ظروف العمل داخل البرلمان كما طالب عدد اخر من النواب بتوضيحات في ما يتعلق بمقترحات القوانين التي يتقدم بها السادة النواب والتي تبقى في الرفوف دون عرضها على أنظار مكتب المجلس واحالتها على اللجان المختصة للتداول بشأنها.

كما دعا عدد اخر من النواب الى ضرورة التداول بخصوص علاقة النواب بأعضاء الحكومة وخاصة فيما يتعلق بتفاعل الوزراء مع الأسئلة الكتابية وكذلك بطلب الزيارات الميدانية.

وفي ختام الجلسة وبعد التداول تم الاتفاق على تأجيل النظر في تقرير اللجنة المذكور أعلاه ومراسلة لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة لمد لجنة التشريع العام برأيها بخصوص مشروع القانون عدد 2023/51 المذكور.

كما تم التطرق الى مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على اللجنة وتم الاتفاق حول ضبط برنامج عمل اللجنة بعد الانتهاء من المصادقة على تقريرها المتعلق بالقانون عدد2023/51.

.

رئيس اللجنة	**مقرّر اللجنة**
ياسر القورارى	**ظافر الصّغيري**